

ثقافة العمل في الجزائر – مقارنة وصفية تحليلية
The culture of work in Algeria is descriptive and analytical approach

د: مهدي عوارم¹

¹جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريبريج (الجزائر)

الإيميل: mahdiaouarem@yahoo.fr¹

تاريخ الاستلام : 2018/12/08 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/ 11 /18 ؛ تاريخ القبول : 2019/12/31

الملخص:

تهدف هذه المقالة للبحث في واقع ثقافة العمل في المجتمع الجزائري، وذلك بتحليل بعض العوامل المكونة والمؤثرة في ثقافة العمل بالنسبة للعامل الجزائري، وتبيان أهم الخصائص التي تتميز بها خاصة في ظل جملة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، التي يشهدها المجتمع الجزائري عموما وفضاءات العمل في شتى المؤسسات، سواء المؤسسات التابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص، مع وجود بعض المفارقات والمتمثلة أساسا في دعوة السلطة إلى ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني وفتح المجال نحو الاستثمار، إلا أن الواقع الراهن يثبت في أكثر من دلالة على أن النهج المنتهج في تسيير المنظومة الاقتصادية في الجزائر غير واضح بشكل يدل على تطبيق نظام اقتصاد السوق وفق مقوماته المؤسس عليها، أمام استمرار ثقافة الإنكسالية، وانتشار ثقافة الربح السريع والممارسات التي لها علاقة بالاقتصاد غير الرسمي وغيرها من مظاهر تشكل ملامح لثقافة عمل سلبية أين تغيب روح المبادرة والمخاطرة والإبداع وحلت محلها في كثير من الأحيان، ثقافة سلبية 'القفر تعيش، نافيقي، ليزافار...'. من هذا المنطلق فإن هذه المقالة تقوم على مقارنة وصفية وكيفية تحليلية للعوامل المشكلة والمؤثرة في ثقافة العمل بالمجتمع الجزائري.

كلمات مفتاحية: ثقافة ، العمل ، ثقافة العمل ، قيم العمل

Abstract:

The aim of this article is to examine the reality of the culture of work in Algerian society by analyzing some of the factors that influence the work culture of the Algerian worker and to highlight the most important characteristics that characterize them, especially in the light of a number of economic, social and cultural changes. Especially the institutions of the public sector or the private sector, with some paradoxes, namely, the call of the Authority to the need to diversify the national economy and open the way to investment for young people, but the current reality proves in more than The approach of the curriculum in the management of the Algerian economic system is not clearly indicative of the application of the market economy system according to its constituent elements, in view of the continuation of the culture of dependence, the spread of the culture of quick profit and practices related to the informal economy and other manifestations of the negative culture of work where absent initiative Risk and creativity and often replaced by a negative culture, From this point of view, this article is based on a descriptive approach and analytical method of the factors that are problematic and influential in the work culture of Algerian society.

Keywords: Culture, work, work culture, work values. Jel Classification Codes.

¹ - mahdiaouarem@yahoo.fr

مقدمة:

العمل هذا المصطلح الذي يحمل دلالات كثيرة في شتى التخصصات العلمية وبخاصة في ميدان العلوم الاجتماعية، وذلك من منطلق أنه ارتبط بالوجود الإنساني و تطور مع تطور الحياة الإنسانية، فقد يكون من الصعوبة أن يتم تحديد مفهومه بدقة و بوضع تعريف جامع له، و من الصعوبة أيضا ضبط مفهوم العمل عبر زمان ومكان معينين، وذلك على اعتبار أن لكل مجتمع خصوصياته الثقافية و الاجتماعية من جهة، و من جهة أخرى أن التغييرات التي تصاحب الحياة الإنسانية تحمل في طياتها جملة من المتغيرات التي تؤثر فيه.

لكن بالرغم من هذا يبقى العمل يحمل الخصوصية الإنسانية، ويعبر عن ذلك المجهود العضلي أو الفكري أو كلاهما يقوم به الإنسان تلبية لحاجاته، وكذا تعبيرا عن قدرته في إحداث تغيير ما في مجال معين وذلك في إطار منظومة اجتماعية واقتصادية، سياسية وثقافية يعيش في ظلها، وتساهم بدورها في بلورة تصورات واتجاهات، قيم و سلوكيات ... الخ حول العمل.

فالتطورات التي لحقت بالمجتمعات الإنسانية كانت بفضل العمل وتطور أدواته والمعارف والمهارات المرتبطة بالعنصر البشري، مما لاشك فيه أن تقدم المجتمعات و تطورها مرهون بقيمة العمل و أهميته في مكتسبات الأفراد، فهو تعبير عن الحق الإنسان في استمرار حياته و تلبية لحاجاته، وواجب يؤديه أمام الجماعة التي يعيش معها.

لعل أهم ما يميز ثقافة العمل في الجزائر و ما تتطوي عليه من قيم وممارسات، هي تأثرها بمختلف التغييرات الاقتصادية و الاجتماعية، الثقافية والسياسية التي شهدتها المجتمع الجزائري، وبخاصة تلك الظروف التي شهدتها المجتمع خلال وبعد الانتقال نحو اقتصاد السوق منذ عقد الثمانينيات، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ثقافة العمل تختلف من مجتمع إلى آخر بحسب الدين والعرف والعادات والتقاليد والطبيعة التي يعيش فيها السكان كما أن هناك خصوصيات ثقافية واجتماعية تساهم في بلورة قيم للعمل داخل أي مجتمع فعلى سبيل المثال نلاحظ في المجتمع الجزائري هناك اتجاه كبير نحو العمل الإداري على حساب العمل الإنتاجي، أو العمل في إطار القطاع العام أفضل من العمل لدى القطاع الخاص – وهذا كان سائدا خلال فترة التحول نحو اقتصاد السوق، أو التوجه نحو الأعمال الخدماتية أكثر.

كما ترتبط ثقافة العمل في الجزائر بمستوى الأجر والجهد المبذول فيه، وذلك على اعتبار أن شيوع ثقافة العمل بجهد أقل في مقابل تحقيق أجر كبير أو أفضل، خاصة وأن العمل في إطار منظومة اقتصادية تكون فيها الدولة هي الراعي لمختلف الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فميلاد ممارسات وسلوكيات، واتجاهات، وتكون قيم معينة في مجال العمل مرده في الحقيقة إلى الخلفية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية التي تنتهجها السلطة السياسية في إدارتها لشؤون المجتمع، بالإضافة إلى هذا فإن طبيعة تكوين الفرد في ظل منظومة تربوية وتعليمية منتهجة لها دور في تشكل ثقافة عمل، كما أن للأصول الاجتماعية للمجتمع الجزائري بالرغم من التغييرات الاجتماعية في هذا السياق لها دور في تشكل ثقافة العمل بالنسبة للمواطن الجزائري، خاصة في ظل الانتقال نحو المدينة أو حتى التغييرات التي طرأت على الريف الجزائري من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية وكذا المهن والحرف التي أصبحت من تاريخ المجتمع.

في ظل ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي الذي مفاده: **ما هو واقع ثقافة العمل في الجزائر؟**

و يندرج ضمن هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية يمكن ادراجها في الآتي:

- ماهي ثقافة العمل في المجتمع الجزائري؟
- كيف تشكلت ثقافة العمل لدى العامل الجزائري؟
- ماهي العوامل المؤثرة في تشكل ثقافة عمل أكثر إيجابية في المجتمع الجزائري؟

1. الإطار المفاهيمي

1.1. العمل : يعتبر مفهوم العمل من المفاهيم المتداولة بشكل واسع في شتى مناحي الحياة، بل حتى في علاقتنا و ممارساتنا اليومية، وهو بهذا ينطوي على أهمية كبيرة في حياة الإنسان ويرتبط كذلك ببعض المفاهيم مثل ' الحرفة، المهنة، الوظيفة، الشغل'، الأمر الذي يجعل من مفهوم العمل يتداخل مع مفاهيم أخرى، وقد يصعب التمييز بينها، إلا أن هناك العديد من الباحثين حاولوا ضبط مفهوم العمل، ومنها نورد مايلي:

عرف " ابن منظور" العمل في لسان العرب بأنه " المهنة و الفعل و الجمع أعمال، ويقال عمل عملا و أعمله غيره و استعمله أي عمل به، واعتمل الرجل عمل بنفسه، ويقال عمل فلان العمل يعمله عملا فهو عامل، ورجل عمول بمعنى رجل عمل أي مطبوع على العمل، و التعميل : توليه العمل، فيقال عملت فلانا على البصيرة، بمعنى وليته.²

أما ' جورج فريدمان' طرح تعريف 'كوهلر 1928' الذي يرى بأن العمل هو" الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية و الخلقية لإنتاج الثروات و الخدمات"، كما أشار إلى تعريف ' هنري برغسون' في اعتباره العمل الإنساني يرتكز على خلق المنفعة، كما أورد تعريف 'فرانيس بيكون في تحديده معنى الفن الحرفي أنه الإنسان مضافا إلى الطبيعة، وهذا المفهوم حسب ' فريدمان ' هو امتداد لفلسفة ' رنيه ديكرت' حيث الطبيعة خاضعة لسيدها و مالكة الإنسان.³

يفرد ابن خلدون الباب الخامس من مقدمته للحديث عن الكسب و الرزق اللذين يؤمنان معاش الإنسان، فيعرف ابن خلدون الرزق بأنه ذلك الشيء الذي تعود منفعته على الشخص، وتلبى مصالحه و حاجاته"، أما الكسب فهو ذلك الشيء الممتلك نتيجة سعي المرء و قدرته، ويؤكد كذلك على ضرورة السعي / العمل في اقتناء كل من الرزق و الكسب" اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء ، والقصد إلى التحصيل، فلا بد في الرزق من سعي و عمل... فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب و متمول.⁴

إن العمل ظاهرة إنسانية و اجتماعية شاملة — على حد تعبير عالم الاجتماع و الأنثروبولوجيا ' مارسال موس 1872 - 1950م ' - ذات أبعاد متعددة، منها البيولوجي المتمثل فيما يبذله الإنسان من طاقة جسدية عند ممارسته العمل، ومنها النفسي ذو الصلة الوثيقة بشخصية العامل و مختلف انفعالاته الكامنة و تفاعلها مع مكان عمله و محيطه، ومنها الاجتماعي ذو الصلة بشبكة العلاقات الاجتماعية التي تتسج بين الأفراد الموجودين داخل مجالات العمل.⁵

تناول 'مصطفى الفيلاي' في كتابه ' مجتمع العمل' العمل بأنه " و العمل هو، من أحد جوانبه، مغالبة الجهد البشري لما من الطبيعة من مصاعب، و فوز إرادته على بيئة عسيرة، جعلت مسخرة للتأنيس و التمدين، يحصل للإنسان العامل، من خلال تلك المغالبة وفضل هذا النصر قدر من التوازن الذاتي، يؤسس للانسجام و الرضى و يعين على استساغة عوامل الإلزام و الإكراه، و يحفز إلى العناية و الإتقان كما يبعث على التوازن الاجتماعي، المولد للإدماج و حسن المعاشرة.⁶

من خلال هذا الطرح نستشف أن العمل هو جهد إنساني يحقق من خلاله الإنسان غاياته و حاجاته، و سبل استمرارية عيشه، فمنذ أن استخلف الإنسان على الأرض، وهو يسعى و يكد لكي يبلي حاجاته و يحقق غاياته، و بفضل العمل تمكن — الإنسان — من الارتقاء و تسخير مختلف الامكانيات المتاحة لديه، ليطور بذلك مجتمعه و يؤسس لأنظمة تسيير شؤونه.

² — ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، الجزء 09، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (دط)، 1999، ص 400.

³ — جورج فريدمان و آخرون، رسالة في سوسولوجيا العمل، ترجمة يولاند عمانوئيل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (دط) 1985، ص 11 — 13

⁴ — عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، 1993، ص 300 — 301.

³ — منظمة المرأة العربية، النوع و علم اجتماع العمل و المؤسسة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2011، ص 15.

⁶ — مصطفى الفيلاي، مجتمع العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص 65.

كما يعرف العمل بأنه: "الجهد الذي يبذله الإنسان سواء كان عقليا أم عضليا، بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من أجل تحقيق منفعة مادية أو معنوية، وكلمة العمل عند الاقتصاديين لها مدلولان رئيسيان، أولهما هو أن العمل بمعنى كل جهد بشري هادف إلى تحقيق غاية ذات قيمة، أما المدلول الثاني فهو العمال أنفسهم أي القوة العاملة ذاتها.⁷

أما 'أحمد حسين عبد الحميد رشوان' يرى أن العمل هو "كل ما يعتبر منه يدويا أو ذهني، سواء كان العمل حرفة حرة منزلية و غير منزلية أو كان بالأجر، أو المرتب أو بمكافأة أو المشاركة أي المساهمة في مؤسسة تتميز بالعمل أو الخبرة مقابل حصة في الأرباح، ويستوي ذلك أن يكون العمل زراعيا أو تجاريا أو صناعيا مهنيا أو غير مهني، هذا ومن الخطأ أن ننظر إلى العمل على أنه مجرد مصدر للإيراد فحسب بل هو مظهر للنشاط الإنساني فالفرد غير العامل هو إنسان فارغ الحياة."⁸

عموما فإن العمل هو نشاط إنساني واعي وهادف، يبذل من خلاله الإنسان مجهوداته سواء العضلية أو الفكرية بهدف تقديم منتج مادي أو غير مادي، والحصول على مقابل أجر متفق عليه، كما ان العمل يحمل في طياته البعد الاجتماعي للفرد في تفاعله مع محيطه وسعيه لتلبية حاجاته المختلف، كما يساعد على تنمية قدراته و مهاراته، إلى جانب تحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، فالعمل يحقق للإنسان إنسانيته (كرامته) و يحقق له المنفعة المتبادلة.

2.1 ثقافة العمل: إن تناول مفهوم ثقافة العمل في هذه الورقة البحثية التي تعنى بضرورة الإحاطة و تحليل مختلف العوامل المؤثرة في ثقافة العمل في الجزائر، مرتبط في الأساس بضبط مفهوم ثقافة العمل، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد معنى الثقافة، وذلك لكي يمكن أن نقدم توضيحا و تفسيريا لمعنى ثقافة العمل في إطار هذه الورقة البحثية، و عليه يمكن تعريف الثقافة بأنها:

— يعرفها 'تايلور' بأنها: " ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفن والاخلاق و القانون والعادات أو أي قدرات أخرى، أو عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضوا في المجتمع."

وللتقافة كمفهوم تعاريف أخرى ومتعددة ، فقد ذكر ' محمد بن عبد الكريم الجزائري' عشر استعمالات لمفهوم الثقافة عند العرب، و أهم معنى عندهم هو تصحيح و تقويم الإعوجاج.⁹

أما التعاريف الحديثة التي تناولت الثقافة فرغم اختلافها من باحث لآخر وذلك بحسب مجال تخصصه أو انتمائه الفكري و اهتماماته، فإن تركيزنا في هذا المجال هو العلاقة بين الثقافة والعمل أو سلوك العمل إن صح القول، وذلك من خلال أن الثقافة هي منظومة قيم واعتقادات و عادات متعلقة بالفرد و الجماعة، بالإضافة إلى كونها مكتسبة و لها سمة الإنسانية، و تتوارث من جيل إلى جيل، ففي تعريف آخر لها يذكر ' وولاس' أن الثقافة هي : " أساليب السلوك أو أساليب حل المشكلات التي يمكن وصفها بان احتمال استخدام أفراد المجتمع لها اكبر، لما تتميز به عن الأساليب الأخرى من كثرة التواتر و إمكانية المحاكاة."¹⁰

ومن هنا يمكن أن نخلص إلى فكرة مفادها أن الثقافة هي عبارة قيم ومعتقدات وتقاليد، فنون وعادات، تأخذ طابعا الاجتماعي والتاريخي، السياسي والديني... إلخ، المتوارثة في المجتمع، وهي نتاج لتفاعل اجتماعي معقد ومتعدد الجوانب، يكتسبها أفراد المجتمع و يتوارثونها، وتتجسد هذه المكتسبات في جملة النشاطات الإنسانية المعاشة.

⁷ — عبده عيسى، يحي أحمد اسماعيل، العمل في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، (دط)، 1983، ص 49

⁸ — حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع التنظيم، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، (د ط)، 1998، ص 96.

⁹ — غيات بوفلجة، القيم الثقافية و التسيير، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص 06.

¹⁰ — غيات بوفلجة، نفس المرجع، ص 07.

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص مفهوم ثقافة العمل بأنها: مجموعة القيم الأخلاقية والسلوكية، و المهارات والمكتسبة، و المبادئ التي تهدف على الارتقاء بمستوى العمل سواء من حيث الاداء و زيادة الإنتاجية والفعالية ومنه تحقيق الغايات المنشودة لصالح المؤسسة والفرد معا، ويندرج في هذا السياق كذلك قيم تتعلق بحب العمل والتفاني فيه وإتقانه، واحترام معايير و ضوابطه من أجل جودة مخرجاته المختلفة سواء كمية كانت أو كيفية .

فثقافة العمل تعني كذلك كل المتغيرات المرتبطة بالفرد العامل وعلاقته ببيئة عمله، ومدى ارتباط تصورات وأفكاره و كذا معتقداته وقيمه المكتسبة من المجتمع في إطار تفاعلي مع ما يقدمه من مجهود فكري أو عضلي لصالح العمل الذي يؤديه.

الجدير في هذا السياق كذلك الإشارة إلى قيم العمل كمفهوم أساسي ضمن هذه الورقة البحثية، بحيث تعرف قيم العمل بأنها: "مجموعة الموجهات السلوكية التي تحدد سلوك الفرد داخل عمله، أو فيما يتعلق بالنشاط المهني الذي يمارسه."¹¹

وعرفت أيضا بأنها: "المفهوم الذي يشير إلى الاتجاهات العامة فيما يتصل أو يتعلق بمعنى رغبات واهتمامات الفرد لدور عمله."¹²

2. ملامح عن ثقافة العمل في الجزائر:

هناك عدة ملامح تعبر عن ثقافة العمل في الجزائر، ولعل من الشواهد الواقعية المتعددة و الكثيرة التي توحى بأن هناك أزمة في العمل عموما في المجتمع الجزائري، وهي أزمة متعددة الأبعاد، ولها جذور تاريخية ساهمت فيها عدة عوامل منها عوامل الداخلية و أخرى خارجية، لكن إذا قدمنا هذا المثال التوضيحي يمكن أن ندرك بعض الملامح المعبرة عن واقع ثقافة العمل في الجزائر، والمثال هو: ' إذا تمعنا في حجم الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها الجزائر وحاولنا إجراء مقارنة هذه الإمكانيات بمستوى تنمية المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، سيناكّد لنا أن هناك اختلال كبير بين حجم هذه الإمكانيات والموارد وبين مستوى التنمية بصفة عامة، بل أكثر من ذلك لنتصور أن هذه الإمكانيات متاحة لدولة ما من دول العالم ماذا يحدث؟ والمثال هذا، في الحقيقة مرده إلى أسئلة كثيرة تتبادر في ذهن أي مواطن جزائري ألا وهي: بالرغم من توفر الإمكانيات المادية والبشرية تزخر بها الجزائر، لماذا لم نستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في غذائنا وفي بعض المنتجات الأخرى التي نستوردها؟ لماذا لم نستطع تنويع مداخل الاقتصاد الوطني منذ عقود بعد الاستقلال؟'

إن هذا المثال يطرح لنا جملة من القضايا التي تثار في هذا المجال، غير أن الفكرة الأساسية المستنبطة من هذا المثال هي مكانة العمل كقيمة اجتماعية واقتصادية، غائبة ومغيبة في نفس الوقت، خاصة وأن العمل هو المتغير الأساسي لخلق قيمة مضافة أو تحقيق غايات التنمية.

لعل ما شهده المجتمع الجزائري من تطورات وتغييرات على مستوى كافة الأصعدة منذ الاستقلال وبخاصة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، يشير إلى بعض الملامح لواقع ثقافة العمل في الجزائر، ففي هذا السياق يمكن تتبع مسيرة الاقتصاد الوطني ومنه تحليل أهم الانعكاسات الاجتماعية والثقافية التي أثرت على ثقافة العمل.

¹¹ — حسان تريكي ، ملامح التحول في قيم العمل في المجتمع الجزائري: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 10، العدد2، 2017، ص 209.

¹² — نفس المرجع، و نفس الصفحة.

3 - النموذج الاقتصادي مصدر لثقافة العمل في الجزائر:

مما لا شك فيه ان الاقتصاد الوطني شهد محطات أساسية في مسيرته، والمتتبع لهذه المسيرة يتأكد لديه أن هناك محطات أساسية شهدها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، ولعل هذه المحطات كان لها الأثر الكبير في نشر وإكساب المواطن الجزائري ثقافة عمل، خاصة وأن هذه المحطات لم تكن نابعة من خصوصيات المجتمع الجزائري، فبعد الاستقلال شهد الاقتصاد الوطني مرحلة يمكن القول عليها انها انتقالية وهي مرحلة التسيير الذاتي التي جاءت كرد فعل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الاستعمار وكذا الهجرة الكثيفة للمعمرين، الأمر الذي دفع الجزائريين وبدافع استرجاع السيادة الوطني إلى شغل مختلف الوظائف التي هجرها المعمرين، هذا النمط من التسيير والتنظيم 'التعاوني' الذي نبع من خصوصية المجتمع الجزائري قبل تدخل الدولة من خلال قانون 23 مارس 1963 المتضمن تنظيم المؤسسات المسيرة ذاتيا، والتي حاولت الدولة من خلاله احتواء وتنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو النهج الاشتراكي، خاصة بعد عمليات التأميم، وإنشاء الشركات العمومية الكبرى، واعتمادها على سياسة التصنيع، ففي هذا الصدد يشير الباحث 'جمال غريد' إلى فكرة مفادها: " أشار العديد من المراقبين ومن الباحثين – وأكثر من مرة – إلى أن التصنيع في الجزائر يشكل حجر الزاوية من أجل تحقيق مشروع مجتمعي يستهدف – على المدى المتوسط والبعيد – تثقيف الجزائريين وتحويلهم إلى مواطنين عصريين أي إلى منتجين ومستهلكين عقلانيين".¹³

ويضيف كذلك أن المشروع التصنيعي يركز على " نظرة إلى العالم أساساها نوع من التطورية التفاضلية التي يمكن أن نلخصها في النقاط الثلاث التالية:

- 1 – تتوزع المجتمعات البشرية بصفة متفاوتة على سلك التطور الذي تحتل أعلاه المجتمعات الصناعية المتقدمة؛
- 2 – لا يوجد سوى طريق واحد لإجتياز مختلف مراحل هذا التطور: الطريق الأوروبي و لا توجد سوى وسيلة واحدة لتحقيق ذلك : التصنيع؛
- 3 – يجب و يكفي للإنتقال من ' المجتمع التقليدي ' إلى ' المجتمع العقلاني' إعادة تاريخ المجتمعات الغربية ولكن بصفة سريعة ' حرق المراحل'.¹⁴

إن أهم ما يمكن استخلاصه مما تقدم، هو أن الجزائر انتهجت النهج الاشتراكي وفقا لتوجهها الإيديولوجي، الذي كان يمقت الرأسمالية باعتبارها شكلا من أشكال الاستعمار" إن الاشتراكية تعيد للإنسان كامل اعتبار هو ذلك بالقضاء على القواعد الموضوعية للاستغلال و بتحرير القوى المنتجة، لأنها تعتبر العمل العنصر الأساسي للإنتاج والتراكم، والمنبع الرئيسي لكل تقدم اجتماعي، والمصدر الحقيقي للثراء الاقتصادي، و بما أن المجتمع الاشتراكي قائم على أساس العمل، فهو يقضي جذريا على التطفل و الفراغ و على الكسل، والإهمال، و روح الاتكال لدى الإنسان و الاعتماد على الدولة".¹⁵

هذا ما يؤكد أن الاشتراكية في الجزائر و بمنطق رجال السلطة أنها مصدر لقيم العمل المنتج و الذي يدفع باستراتيجية التنمية في الجزائر لتحقيق غاياتها، و من بين هذه الاستراتيجيات المعتمدة استراتيجية التصنيع التي كانت تعتبر أداة لتحقيق قفزة تنمية تنقل من خلالها المجتمع من حالته التقليدية إلى مجتمع عقلاي أو متقدم، والفكرة من هذه الاستراتيجية أنها لم تؤسس وفق لقواعد اقتصادية و اجتماعية مصدرها المجتمع الجزائري، بل هي استراتيجية مستورد تحمل جملة من القيم و المعايير التي تختلف عن جملة القيم والمعايير الموروثة في المجتمع الجزائري ، فليست أمر

¹³ – جمال غريد ، العامل الشائع – عناصر للإقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري، مجلة إنسانيات (العمل أشكال و تمثلات)،

مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية ، وهران، عدد01، ربيع 1997، ص08.

¹⁴ – نفس المرجع، نفس الصفحة .

¹⁵ – الطاهر بن خرف الله (، النخب الحاكمة في الجزائر 1962 – 1989 بين التصور الإيديولوجي و الممارسة السياسية، الجزء الأول، دار

هومة، الجزائر، (دط)، 2007، ص 247.

التصنيع أن تستورد آلات وتوفر امكانيات مادية معتبرة، بقدر ما يحمله العامل الجزائري من قيم واتجاهات ومهارات في مجال التصنيع، ولعل النظرة الاستشرافية التي كانت قائمة آنذاك كانت تعتمد على قاعدة (العامل منتج و مسير) على اعتبار أن اشراك العامل - ولو من الناحية النظرية - في عملية التسيير هي تعبير عن ديمقراطية الاشتراكية الجزائرية المطبقة آنذاك، فقد أفرز النهج الاشتراكي جملة من ملامح ثقافة العمل يمكن إيجازها في الآتي:

- تراجع في العمل اليدوي الحرفي؛

- تراجع الاهتمام بالعمل الزراعي،" فقد انخفضت نسبة العمل الزراعي من 50.6% سنة 1966 إلى 29.6% سنة 1977 ثم إلى 17.5% سنة 1987.¹⁶

- انتشار ثقافة الاتكالية والاعتماد على ما تقدمه الدولة؛

- انتشار مظاهر اجتماعية سلبية (المعرفية، ممارسة السلطة بشكل تعسفي و خدمة للمصالح الخاصة)

- التمرکز الديمغرافي في المدن بشكل كبير نتيجة تمرکز المؤسسات الصناعية فيها، بحيث " انتقلت نسبة سكان المدن من 31% سنة 1966 إلى 50% سنة 1987، كما قفز - في نفس الفترة - عدد التجمعات الحضرية من 211 إلى 447، وانقلبت مدن إلى عواصم صناعية.¹⁷

هذه أبرز ملامح ثقافة العمل التي انتشرت وبدأت تترسخ في سلوكيات العامل والمواطن الجزائري، ولعل هذا هو نتيجة 'أبوية الدولة' التي نجمت عن السياسية الاجتماعية المنتهجة في مجال العمل داخل المؤسسات الاقتصادية، مع ضعف تنظيمها وتسييرها، بالإضافة إلى هذا فإن ثقافة العمل في الجزائر خلال هذه الفترة عرفت تدخل السياسة في مختلف مجالات العمل والهيئات والهياكل التنظيمية له،"لقد كانت المؤسسة تخضع للوزارة وكان يشترط في المسير أن يكون وفيها سياسيا قبل أن يكون ناجعا تقنيا"¹⁸ بالنظر إلى أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ونتائجها طيلة مسيرتها التنموية وحسب تأكيدات الأكاديميين في الجزائر، فإن هناك اجماع شبه كلي على أن هذه المؤسسات تعاني صعوبات كبيرة في تحقيق أهدافها وغاياتها والتي انعكست سلبا على فعاليتها الاقتصادية، ولعل من بين الصعوبات التي تواجهها مشكل تصارع الأنساق القيمية فيها والنتائج في أصل عن نوعية ثقافة العمل السائدة بها والتي لا تسهم بفاعلية في تنمية قيم أفرادها بما ينسجم والقيم العقلانية للعمل فيها...¹⁹

إن تراكمات فشل السياسات التنموية في الجزائر، كان له تأثير كبير على تكوين وتأسيس ثقافة عمل إيجابية خاصة خلال عقد الثمانينيات، أين وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات اقتصادية واجتماعية جد صعبة، فبعد انهيار أسعار البترول منذ 1986، وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وأدخل الجزائر في أزمة متعددة الأبعاد " تعيش الجزائر كمجتمع و كدولة أزمة حادة لم تعرف لها مثيلا في تاريخها الحديث، وهي أزمة تهدد بنسف أسس المجتمع ... ولعل ما يميز هذه الأزمة أنها متعددة الجوانب و الأبعاد بحيث إن كل واحد منها يكاد يشكل أزمة قائمة بذاتها.²⁰ الأمر الذي دفع بالسلطة السياسية إلى القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية (إعادة الهيكلة بشقيها المالي والعضوي، استقلالية المؤسسات، الخصوصية)، إصلاحات كان من المفترض أن تعيد تصحيح مسار الاقتصاد الوطني وتجعل من المنظومة الاقتصادية تعتمد

¹⁶ - جمال غريد: نفس المرجع، ص 09

¹⁷ - نفس المرجع و نفس الصفحة.

¹⁸ - حديث مع عبد المجيد بوزيدي ، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر،الجزائر،(دط)،1999ص53

¹⁹ - سيد راضية ، قيم العمل و عوامل تشكلها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - تحليل نقدي، مجلة دراسات اجتماعية، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، العدد 13، ديسمبر، الجزائر، 2013، ص57.

²⁰ - العياشي عنصر ، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية " الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية"، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، بيروت، 1999 ص 225.

على المبادرة الفردية و يتراجع من خلالها تدخل الدولة، بالإضافة إلى فتح المجال أمام الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي قصد خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، غير أن الشواهد والمعطيات الإحصائية أثبتت أن الغايات التي كانت مرجوة لم تتحقق ولن تتحقق في ظل غياب عامل أساسي وهو وجود قيم عمل إيجابية لدى العامل الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي طبقت فيها تلك الإصلاحات الاقتصادية لم تكن مناسبة ومشجعة على نجاحها، فالأهم لدى رجال السلطة آنذاك هو تبني نظام اقتصاد السوق على أساس أنه ضروري، وهو الحل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهذا استراد آخر لمجموعة من القيم والمعايير والتصورات... إلخ.

إن انتقال الاقتصاد الوطني من نمط اقتصادي إلى نمط مغاير أفرز جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فنتيجة لعمليات الإصلاحات الاقتصادية التي أفرزت تسريح عدد كبير من عمال القطاع الاقتصادي العمومي، وانتشار البطالة، بدأت نسبة البطالة تتضاعف ابتداء من 1993 بحيث بلغت 27% في 1994، و 28% في 1995... إن أكبر كتلة للبطالة هي المتعلقة بالشباب، أكثر من 80% من البطالين الجزائريين لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة.²¹

كما انتشر الفقر وتدهور القدرة الشرائية وغيرها من المشاكل الاجتماعية، مما ساعد في انتشار ممارسات الاقتصاد غير الرسمي، التي تعتبر أنشطة غير مصرح بها، وهي خارج إطار منظومة التشريعات القانونية "تسلط المعطيات الحديثة للتحقيقات حول الشغل في الجزائر الضوء على العمل غير الرسمي الذي بقي لمدة طويلة يمثل الجزء غير المرئي في الاقتصاد الوطني... فأغلبية العمال باثروا نشاطهم غير الرسمي في سنوات التسعينيات من القرن الماضي."²² والتي أسست لثقافة العمل في ظل اقتصاد السوق على اعتبار أن قاعدة النشاط في هذا النمط الاقتصادي تقوم على الحرية في ممارسة النشاط و روح المبادرة، كما أن الأوضاع التي شهدتها المجتمع في تلك الفترة خاصة الأمنية منها كان لها انعكاس مباشر على مختلف مجالات الحياة في المجتمع الجزائري، فعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي هناك "اختلال في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات، يتجلى الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات..."²³

أما على الصعيد الاقتصادي فإن خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي كانت مرحلة صعبة على المجتمع الجزائري خاصة وأن سياسة الإصلاحات الاقتصادية أفرزت جملة من المشاكل الاجتماعية وأصد هنا بالدرجة الأولى تسريح العمال، و ارتفاع معدل البطالة وغيرها من المشاكل، إلا أن الغاية من هذه الإصلاحات لم تحقق غاية أساسية تتمثل في إرساء قواعد للعمل المنتج "أن الإصلاح الاقتصادي لا يقتصر فقط على السياسات المالية والنقدية، بل لا بد أن يمتد ليشمل سياسات الإنتاج، ذلك لأن زيادة الإنتاج وتحسين معدلات الإنتاجية هي أدلة على بداية النجاح لأي إصلاح، كما أن المشكلة الاقتصادية لم تعد تتمثل في زيادة الثروة، ولكن في القدرة على الاختراع والإنشاء والتطوير في الثروة نفسها، كما أن أزمة الاقتصاد الوطني ليست أزمة مديونية خارجية، بقدر ما هي أزمة الضعف الكبير في العمل كمصدر أساسي لخلق الثروة، والإنتاج كقاعدة مادية لتطوير المجتمع."²⁴

²¹ - حديث مع عبد المجيد بوزيدي: مرجع سابق الذكر، ص 101.

²² - محمد صايب ميزات بانورما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة و تحديات جديدة، مجلة إنسانيات، مركز البحث في الأنتروبولوجيا

الاجتماعية و الثقافية، عدد مزدوج 55 - 56، جانفي - جوان 2012، وهران، ص 38

²³ - العياشي عنصر: مرجع سبق ذكره، ص 227.

²⁴ - عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الأفق، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، (دط)، 2011 ص

هذه بعض ملامح الأزمة الجزائرية خاصة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، والتي لا تزال آثارها إلى اليوم، فبالرغم من مختلف الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي إلا أن المجتمع الجزائري لا يزال يحتكم لأسعار البترول، ولا تزال ذهنيات التسيير والعمل تحمل ثقافة الاتكالية مع اتساع دائرة ثقافة الاستهلاك وسلوك التبذير والرشوة واختلاس المال العام بطرق متعددة وغيرها من المظاهر السلبية التي نخرت قيم العمل " إنه لا يعقل أن نتكلم عن التنمية الاقتصادية في الوقت الذي لا تتعدى طاقتنا العاملة المشغلة نسبة 30%، وطاقات الجهاز المادي لا تتجاوز 40% وبالمقابل يصل معدل نمو الحاجات الاستهلاكية من 4 إلى 5 %، في حين لا يتعدى متوسط النمو الاقتصادي أواخر 1998 ما بين 3 إلى 4%، لأنه وببساطة، لا يزال الاقتصاد الجزائري لم يصل بعد إلى تحقيق شروط الإقلاع.²⁵

الجدير بالإشارة في هذا السياق أن سياسة الإصلاحات الاقتصادية هدفت إلى إحداث جملة من التغييرات التنظيمية على مستوى المؤسسة الاقتصادية، وكذا فتح المجال للاستثمار الوطني والأجنبي غير أن هذه الإصلاحات التي كان المراد منها تطبيق آليات اقتصاد السوق ومنه التخلي التدريجي لتدخل الدولة في تسيير وتنظيم المؤسسات خاصة الاقتصادية منها، وكذا تقليص دورها الاجتماعي، لم تستطع أن تحقق غاياتها خاصة على مستوى الموارد البشرية، بحيث أنها أهملت جانب مهم في هذه الإصلاحات وهو المورد البشري الذي يمثل العامل، والموظف والمستهلك... الخ، بمعنى أن الإنسان هو الطرف الفاعل والمحوري لأي عملية إصلاح.

4 - مرحلة جديدة لثقافة العمل في الجزائر:

شهد المجتمع الجزائري مع مطلع القرن الحالي تطورات مختلفة، ولعل من بين أهم هذه التطورات هو استعادة حالة السلم والأمن ومنه المحافظة على الاستقرار السياسي، من خلال مشروع المصالحة الوطنية الذي انتهجته الجزائر كإستراتيجية لتحقيق السلم والأمن بعد فترة من التدهور الأمني، ونتيجة لهذا الاستقرار بدأت الدولة في تطبيق سياسات لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين الوضع الاجتماعي، خاصة وأن أسعار البترول بدأت ترتفع تدريجياً، الأمر الذي ساعد على تمويل مختلف المشاريع التنموية التي استحدثت في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004، وكذا سياسة دعم النمو 2005 – 2009، وهنا نلاحظ استمرارية تدخل الدولة بشكل مباشرة، فهي التي تزخر الأموال لتمويل مختلف المشاريع، حتى في مجال التشغيل حيث " تجمع كل نظريات التشغيل في أدبيات الاقتصاد أن قرارات الطلب على العمل هي من قرارات الأسواق وليس من قرارات السكان... ولكن التشغيل مرتبط أكثر بقرارات المؤسسة المنتجة عندما يتعلق الأمر بالعائد على الاستثمار، وفي حالة الجزائر لا يتعلق الأمر بالرواج ولا بالعائد على الاستثمار، ولكن بضخ السيولة ضمن برامج الإنفاق العمومي و تسيير الميزانية العامة للدولة.²⁶

إن استمرارية ضخ الأموال من طرف الدولة هي استمرارية للريع البترولي، ومنه استمرارية في ضعف ثقافة عمل، تكون فيها قيم المبادرة والإبتكار، واستمرارية كذلك لثقافة الاتكالية، بل أصبح هناك نوع من الرفض للعمل في بعض القطاعات كالنسيج وبعض الحرف، وعزوف للتوجه نحو العمل في الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية، في مقابل هذا انتشرت ثقافة المقاول من خلال آلية 'لونساج' أو ممارسة أنشطة غير رسمية الغاية منها تحقيق ربح مادي سريع.

²⁵ - عبد الرحمن تومي: نفس المرجع و نفس الصفحة.

²⁶ - بشير مصيطفي، الإصلاحات التي نريد مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012، ص09.

جدول رقم (1) يوضح توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط في الجزائر – أبريل 2016 الوحدة بالألف

النسبة %	المشتغلون		القطاعات
	منهم الإناث	المجموع	
8.7	56	949	الزراعة
13.0	396	1415	الصناعة
16.6	36	1813	بناء وأشغال عمومية
61.7	1574	6718	تجارة، خدمات، إدارة
100	1574	10895	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: المعطيات الإحصائية رقم 748، نقلا من الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQC_R_2016_ED_2017-Arabe.pdf (تاريخ الزيارة 18-06-2018)

الملاحظ من خلال البيانات الواردة أن هناك نسبة معتبرة 61.7% من المشتغلون موجودة في قطاعات التجارة والخدمات والإدارة، في مقابل ضعف نسبة المشتغلون في قطاع الزراعة 8.7%، مما يفسر أن هناك توجه للعمل الإداري والخدمات والتجاري على حساب العمل المنتج في مجال الزراعة وحتى الصناعة التي مثلت بنسبة 13.0% من المشتغلون، فطغيان العمل الإداري والخدمات والتجاري هو في الحقيقة مجال للاستهلاك أكثر منه مجال للإنتاج ومنه فتقافة العمل تقوم على قيم استهلاكية أكثر منها إنتاجية، خاصة في ظل الزيادة السكانية في الجزائر التي بلغت 42.2 مليون نسمة في 01 جانفي 2018.²⁷

في مقابل هذا تشير المعطيات الإحصائية إلى "أن معدل البطالة بلغ 11.2% على المستوى الوطني خلال سبتمبر 2015، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0.6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014، وتجدر الإشارة إلى إن هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تزايد معدل البطالة لدى الذكور والذي عرف ارتفاعا بلغ 0.7 نقطة... أما معدل البطالة لدى الشباب (16 – 24 سنة) فقد بلغ 29.6%".²⁸

من منطلق هذه الإحصائيات يتأكد أن سوق الشغل في الجزائر يخضع لبرامج الإنفاق العمومي و ضخ الأموال من طرف الدولة، في غياب للمبادرات الفردية و كذا زيادة نشاط القطاع الخاص و منه استقطاب يد عاملة، ولعل خير دليل على هذا هو عندما تراجعت أسعار النفط مع نهاية سنة 2014 بدأت معدلات البطالة في الارتفاع، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الإنجازات والمشاريع السابقة لم تحقق غاياتها في إحداث تنويع مداخل الاقتصاد الوطني بدليل أنه خلال السنوات القليلة الماضية تعالت الأصوات بضرورة تنويع الاقتصاد الوطني والعمل على الحد من الاعتماد على البترول مورد أساسي للدخل الوطني.

إن ثقافة العمل في الجزائر استمرت تقريبا في نفس الإطار الذي تشكلت فيه بعد الاستقلال، بل أكثر من ذلك، كون أن المجتمع الجزائري يشهد تحديات صعبة سواء من حيث الزيادة السكانية، أو حتى من حيث التغييرات السريعة في مختلف المجالات المحيطة به، ولعل الشواهد الواقعية نتيج مجالا لإبراز ملامح ثقافة العمل في الفترة الراهنة والتي يمكن استخلاصها في الآتي:

²⁷ - الديوان الوطني للإحصائيات: ديموغرافيا الجزائر، المعطيات الإحصائية رقم 816، نقلا من الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz/IMG/Demographie%20Algerienne%202017.pdf> ، (تاريخ الزيارة 18-06-2018)

²⁸ - الديوان الوطني للإحصائيات: النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سبتمبر 2015، نقلا من الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0915.pdf> ، (تاريخ الزيارة 18-06-2018)

- غياب روح المبادرة والمخاطرة لدى الشباب في مجال العمل والاستثمار؛
- غياب الهوية في العمل وضعف الثقافة التنظيمية للمؤسسة؛
- طغيان العمل الإداري والخدماتي على العمل الإنتاجي الذي يخلق قيمة مضافة؛
- التوجه نحو النشاطات غير الرسمية على حساب النشاطات الرسمية؛
- استيراد السلع بشكل واسع جعل من ثقافة العمل من حيث الإبداع والابتكار والرغبة في المبادرة تتلاشى؛
- غياب سياسة اجتماعية واقتصادية لترشيد الاستهلاك، الأمر الذي ساعد على انتشار التبذير؛
- انتشار أفكار وتصورات سلبية اتجاه المنتج الوطني، الأمر الذي ساعد على ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية.

هذه بعض القضايا التي لها صلة مباشرة بثقافة العمل في الجزائر، والتي — حسب اعتقادي — كان لها دور كبير في تشكلها و التأثير تكوين ثقافة عمل إيجابية تكون ضمن مكتسبات الأفراد التي يكتسبونها من المجتمع، فهناك عوامل اجتماعية وأخرى اقتصادية و سياسية ساهمت في تشكل ثقافة العمل لدى المواطن الجزائري، وفي أغلب مكوناتها قيم ومعايير وأفكار مستوردة لا تحمل بعد الخصوصية الثقافية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري، حتى و إن كانت مستوردة فإن مجال ممارستها في الواقع بعيد عن مجال ممارستها في البلدان المصدرة لها.

فعلى سبيل المثال اسئل أي مواطن عن منتج وطني (السيارة المركبة في الجزائر مثلا)، ففي أغلب الحالات تجد رده سلبي عنها، وتمعن كذلك في عدد أيام العطل المدفوعة الأجر والعطل المرضية، حيث أفاد المدير العام للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء أن " تعويضات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء المتعلقة بالعطل المرضية تجاوز 16.8 مليار دينار سنة 2017 لأكثر من 14 مليون عطلة مرضية، معتبرا أن هذا المبلغ يمثل ارتفاعا هائلا في العطل المرضية.²⁹

بالإضافة إلى هذا نلاحظ توفر مختلف الإمكانيات المادية من مرافق عمومية وخاصة (بناءات مشيدة) وأجهزة ومعدات تكنولوجية حديثة، غير أن فعاليتها ومخرجاتها قد لا ترقى إلى مستوى العمل المتقن ذات الجودة العالية، وهذا ما يبرر كذلك ضعف ثقافة العمل التي ترتبط بالدرجة الأولى بالموارد البشري بصفته العامل الحامل لمجموعة من القيم والمعايير والأفكار وغيرها المرتبطة بشخصيته وبالعمل الذي يقوم به.

من خلال ما تقدم من طرح يمكن استخلاص بعض الأفكار التي يمكن في ظلها الإجابة على التساؤلات المثارة في هذه المقالة، ومنها نورد ما يلي:

أن تشكل ثقافة العمل في الجزائر هو عبارة عن تأثيرات لعوامل مختلفة منها ما هو مرتبط بالجانب الاقتصادي و اجتماعي ومنها ما هو سياسي، كما ساهمت الدولة من خلال سياساتها المختلفة خاصة خلال فترة النظام الاشتراكي في تشكيل قيم ومعايير وتصورات عن العمل، مما ساعد على تبني ثقافة عمل نابعة من طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج، كما أن التغييرات المختلفة المحيط بالمجتمع الجزائري كان لها تأثير في ذلك، في مقابل عدم وجود حماية للخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري دور في اكتساب ثقافة عمل لا تتوافق مع طبيعة المجتمع.

كما شهدت الجزائر وضع اقتصادي واجتماعي، وسياسي في غاية الصعوبة خلال نهاية عقد الثمانينيات نتج عنه تغيير في النهج الاقتصادي والسياسي مما أفرز قيم جديدة لم تكن منتشرة في المجتمع، فالانتقال إلى اقتصاد السوق طرح

²⁹ - الموقع الإلكتروني لوزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي، الجزائر، تصريح المدير العام للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء السيد: حسان تيجاني هدام للقناة الإذاعية الوطنية الثالثة، <http://www.mtess.gov.dz/ar> (تاريخ الإطلاع 19 - 06 - 2018)

فكرة ' افقر تعيش' ولو هذا خلال السنوات الماضية و لم يطرح فكرة ' العمل من أجل التطور أو الخروج من الأزمة'، كما حمل فهم اقتصاد السوق بأنه مجال لتحقيق الثروة بطرق غير شرعية ' التهرب الضريبي، الأنشطة غير الرسمية... الخ'، بالإضافة إلى أن تحسن الوضع الأمني و الاستقرار السياسي، وكذا تحسن الوضع الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى القيام بمشاريع تنموية ساهمت في امتصاص البطالة، غير أن السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال هذه الفترة ساهمت في إبقاء واستمرارية ثقافة الاتكالية والدعم بشكل كبير خاصة في مجال القروض الموجهة للاستثمار الخاص، و امتصاص غضب بعض الفئات الاجتماعية (الشباب البطال) بتمويل مشاريع مصغرة دون أي دراسة لهذه المشاريع أو كما اطلق عليه شراء السلم الاجتماعي.

إن استمرارية تمويل الاقتصاد الوطني واعتماد الكلي على البترول كمورد للاقتصاد الوطني هو في حد ذاته إشكالية تعبر عن مدى ضعف ثقافة العمل في الجزائر بمختلف مكوناتها، ناهيك عن التطورات المحيطة بالمجتمع والتي تشير إلى وجود مخاطر أمنية واقتصادية محيطة، يمكن أن تؤثر في استقرار المجتمع، فهناك عوامل داخلية مرتبطة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة، بل وحتى بالتنشئة الاجتماعية والمنظومة التعليمية والتكوينية، كانت لها دور في ضعف ثقافة العمل في الجزائر، بالإضافة إلى عوامل خارجية تتمثل أساس في الهيمنة الاقتصادية والإعلامية للدول المتقدمة على دول العالم الثالث، التي سيطرت على أفكار وقيم الشباب من خلال وسائل الإتصال والإعلام الحديثة التي أسبغ استخدامها، وكذا عوامل ترتبط بالفرد في حد ذاته من حيث تصرفاته و سلوكياته و ذهنيته وتصورات و اتجاهاته نحو محيطه، مع ضعف إرادته في تحقيق غاياته واستسلامه لمختلف العوائق التي تقف أمامه، هذا الأمر الذي سبب استياء وإضعاف لقدراته ومهارته، بل وجعل من ' الحرقه' سبيل له، فقد يفضل العمل الشاق والمتعب في بلد غير بلده لكي يحقق طموحاته التي في كثير من الأحيان تكون وهمية أو من الصعوبة أن تتحقق.

خاتمة:

إن ثقافة العمل في الجزائر متشعبة في جذورها وفي العوامل المشكلة لها، وهذا نتيجة لجملة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية التي شهدتها بالمجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الحالي وقد اتسمت بخصائص وميزات أملتتها السياسات المختلفة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، حيث بدأت تتسع فجوة بين ما تحمله هذه السياسات من قيم للعمل وبين الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع وساعد على اتساع هذه الفجوة تراجع دور مختلف مؤسسات المجتمع من أسرة ومؤسسات رسمية وغير رسمية في نشر ثقافة عمل إيجابية، فعلى سبيل المثال كانت هناك أمثال شعبية عن أهمية العمل وقيمه الاجتماعية والدينية سائدة في المجتمع تتداول وتؤثر في الأفراد وتحثهم على العمل، منها " اخدم تريح، و ليزرع يحصد، والبطالة تعلم الهماله، كل شيء بالأمل غير الرزق بالعمل) فالمثل الشعبي كان يحمل قيم تدعو للعمل، في حين أن ما نعيشه اليوم نجد بعض المصطلحات تدل على انهيار سلم القيم التي تحمل دلالات تعبر عن التسبب والإهمال مثل ' اللي خدم بكري، افقر تعيش، رايح ندمر، ندير ليزافار...' ناهيك عن السلوكيات والتصرفات السلبية في العمل مثل عدم احترام مواقيت العمل، عدم التفاني والإتقان فيه، ومنه فقد العمل قيمة القداسة وأصبح يشكل وسيلة لتحقيق الحاجات فحسب.

فتقافة العمل هي تعبير عن هوية الفرد، وهي نتاج لثقافته المكتسبة من المجتمع الذي يعيش فيه، فكلما حافظ المجتمع على مقوماته الثقافية والاجتماعية كلما استطاع أن يكسب أفرادها بها، خدمة لغاية استقراره وتطوره، ولعل المسؤولية في هذا المجال لا تقع على عاتق الدولة فحسب، بل على عاتق الأسرة على اعتبار أنها الوسط الأول الذي يكتسب فيه الفرد مختلف القيم والمعايير والسلوكيات التي تكون شخصيته، وتتمى قدراته ومهاراته التي يتفاعل بها داخل المجتمع، مع ضرورة تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها ربط الموروث الثقافي بمختلف مجالات الحياة في المجتمع، والتركيز على

اقامة جسر يربط مختلف المؤسسات الفاعلة لإعداد الفرد وتكوينه وفق ما يتوافق مع الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع وكذا تماشياً مع التطورات المحيطة بالمجتمع.

قائمة المراجع:

- 1 — ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، الجزء 09، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1999، ص 400
- 2 — جورج فريدمان وآخرون ، رسالة في سوسيولوجيا العمل، ترجمة: يولاند عمانوئيل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص ص 11 — 13
- 3 — عبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار الكتب العلمية، 1993، ص ص 300 — 301
- 4 — منظمة المرأة العربية ، النوع و علم اجتماع العمل و المؤسسة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2011، ص 15.
- 5 — مصطفى الفيلاي ، مجتمع العمل، الطبعة الأولى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 65
- 6 — عبده عيسى، يحي أحمد اسماعيل، العمل في الإسلام، القاهرة، دار المعارف، 1983، ص 49
- 7 — حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، علم الاجتماع التنظيم، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص 96
- 8 — بوفلجة غيات، القيم الثقافية و التسيير، الطبعة الأولى، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 06
- 9 — حسان تريكي ، ملامح التحول في قيم العمل في المجتمع الجزائري: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 10، العدد2، 2017، ص 209 .
- 10 — جمال غريد ، العامل الشائع — عناصر للإقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري، مجلة إنسانيات (العمل أشكال و تمثلات)، عدد01، ربيع 1997، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية ، وهران، ص 08
- 11 — الطاهر بن خرف الله ، النخب الحاكمة في الجزائر 1962 — 1989 بين التصور الإيديولوجي و الممارسة السياسية، الجزء الأول، الجزائر، دار هومة، 2007، ص 247
- 12 — حديث مع عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص 53.
- 13 — سيد راضية (قيم العمل و عوامل تشكلها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية — تحليل نقدي مجلة دراسات اجتماعية، العدد 13 ديسمبر 2013، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ص 57 .
- 14 — العياشي عنصر ،سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية " الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية"، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، بيروت، 1999، ص 225.
- 15 — محمد صايب ميزات ، بانورما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة إنسانيات، عدد مزدوج 55 — 56، جانفي — جوان 2012، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، وهران، ص 38
- 16 — عبد الرحمن تومي ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر 2011، ص 109.
- 17 — بشير مصيطفي ، الإصلاحات التي نريد مقالات في الاقتصاد الجزائري، الطبعة الأولى، ، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 ، ص 09.

- 18 – الديوان الوطني للإحصائيات: ديموغرافيا الجزائر، المعطيات الإحصائية رقم 816، نقلا من الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz/IMG/Demographie%20Algerienne%202017.pdf>، (تاريخ الزيارة 18-06-2018).
- 19 – الديوان الوطني للإحصائيات: النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سبتمبر 2015، نقلا من الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0915.pdf>، (تاريخ الزيارة 18-01-2018).
- 20 – الموقع الإلكتروني لوزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي، الجزائر، تصريح المدير العام للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء السيد: حسان تيجاني هدام للقناة الإذاعية الوطنية الثالثة، (<http://www.mtess.gov.dz/ar>) (تاريخ الإطلاع 19-06-2018).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

د. مهدي عوارم ، (2019)، ثقافة العمل في الجزائر – مقارنة وصفية تحليلية ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد 11(04) //2019، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (ص.ص 301-314)